فى فعل على الوحدة واما لو أريد منه الجنس لكونه مصورا
يطلق على القليل والكثير كما يشير اليه ما نقل عنه ان هذا
الجواب على تسليم كون فعل الوحدة ماذا اريد منه الجنس
لا يتوجه السؤال عن أصله ثم اعلم ان الشارح أراد من
قوله وذلك الفعل انه يخرج من هذه الأنواع الثلاثة سواء
اخذت احاد او ثناء او مجموعة بأسرها او أراد بيان الأنواع
الحقيقية للفعل فلا ينافى الحصر ساله للواحد الاعتبارى
كبدن واحد بالوحدة الشخصية الحقيقية فان المركب اذا ارتبط
أجزاؤه ارتباطا بحيث يكون ذلك الارتباط منشأ لفيضان
هيئة وحدانية على المركب بحسب الواقع لا باعتبار معتبر بحيث
يكون ذلك المركب منشأ لآثار خاصة به بسبب تلك الهيئة
الوحدانية يكون ذلك المركب مأخوذا مع الهيئة واحدا
شخصيا حقيقيا والبدن الواحد مركب من أجزاء مختلفة
الحقائق كاللحم والعصب والعظم والشعر وغير ذلك من
أجزائه الأولية أو كالأخلاط الاربعة من أجزائه الثانية
او كالعناصر الأربعة من أجزائه الثالثة او كالهيولى والصورة
من أجزائه الرابعة بحسب التحليل لكن بين تلك الأجزاء
ارتباط مخصوص منشأ لفيضان الهيئة الوحدانية التى يصير
تلك الأجزاء المرتبطة واحدا حقيقيا ويوصف بالوحدة الحقيقية
ويقال بدن واحد بخلاف العسكر الواحد فانه ليس بين أجزائه
ما ذكرناه من الارتباط فلا يفيض عليه هيئة وحدانية بحسب
الواقع بجعله واحدا حقيقيا بل يعتبر العقل له هيئة وحدانية
فيلاحظ بها فيصير واحدا بالاعتبار بسببها فيقال لذلك العسكر
الملحوظ بتلك الهيئة لا لمجموع الهيئة والعسكر واحد اعتبارى
خارجى وانما لمجموع الهيئة والعسكر فهو واحد حقيقى عقلى

لانه

وليس وحدة البدن باعتبار اتصال اجزائه كما توهم اذ لا وحدة فيه حقيقة هذا الاعتبار كما لا يخفى ولو سلم الاتصال لم يكن هناك تركيب حقيقة بل بحسب الفرض والكلام فى المركب الخارجى حقيقة منه رحمه

لان الوحدة فيه باعتبار العقل ومعروضها موجود فى الخارج منه رحمه

واما صرف الاشارة فى قوله وكذا الى مجموع النسبتين السابقتين اعنى النسبة بين الحمد والنسبة بين الشكر على سبيل التوزيع وترتيب اللف والنشر وصرف كلمة ايضا ايضا الى مجموع النسبتين المذكورتين بعد قوله وكذا اى يكون مجموع هاتين النسبتين المذكورتين على قياس مجموع النسبتين السابقتين على وجه التوزيع فصحيح بعيد جدا بناء فى ما سبق من ان القول المطلق جزء من مفهوم الشكر منه رحمه

لانه لا وجود له الا فى العقل ومن حيث انه موجود فى العقل
له وحدة عقلية حقيقية كما لا يخفى على المتأمل الصادق
هكذا ينبغى ان يفهم هذا المقام اذ كثيرا ما يقع فيه الغلط
لعدم التمييز بين الكثير الملحوظ لجهة الوحدة وبين مجموع الكثير
وجهة الوحدة والواحد الاعتبارية حقيقته هو الأول لا الثانى
وان كانوا قد يطلقونه على الثانى ايضا على وجه المسامحة لان
وحدته الحقيقية هيئة وحدانية يعتبرها العقل لا لانه لا وحدة
حقيقية فيه أصلا تأمل فانه مما لم يقرع الاسماع بعد
على ذى مسكة بضم الميم اى قدر من العقل تمسك به يقال
فيه مسكة من خير اى بقية ولا يخفى الى قوله بحسب الوجود
فيه ان صرف الجميع قد يوجد بدون الوصف اللسانى كما فى
الأصم الأخرس الجبلى فيكون النسبة بينهما عموم من وجه لا عموم
مطلقا اللهم الا ان يقال المراد من الوصف اللسانى ايراد
الدوال دلالة وضعية على الاتصاف بالجميل على وجه
التعظيم سواء كان الدوال الاقوال التى موردها اللسان او الاوضاع
الأجر الدالة بالدلالة الوضعية التى موردها سائر الجوارح كالهيئات
والأوضاع التى يعتبرها الأصم الأخرس الجبلى دالة على
مقاصده بحسب وضعها لها وهى غير افعال الجوارح التى
اعتبرت نوعا من الحمد العرفى على حدة لان دلالة هذه
الأفعال على الاتصاف عقلية لا وضعية مع انها لا تدل على
أى خصوص كان من الصفة الجميلة بخلاف اوضاع الأخرس
فانها بمنزلة الأقوال فى الدلالة على كل جليل ودقيق فحكمها
حكم الأقوال لكن لما كان ايراد الدوال باللسان كثيرا شائعا
وايراده بسائر الجوارح نادرا لا يعتد به قيل مورد الحمد اللغوى
هو اللسان وحده أو ادرج فى اللسان ما فى حكمه أو يقال لما

قوله النسج السنشاه من فعلج ولذا اولهما يطلق على علم العمل والنفوس والنفوس انما يطلق على الصدد والنفوس وكسب لحصل [illegible] الصدد والنفوس حسب الوجود بل سبيل الاشتراك اللفظى [illegible] النفوس [illegible]

فانه لو علم له بالالفاظ وموضعه فلا يتصور فيه تحريك اللسان والشفتين حتى يوجد فيه فعل اللسان بهذا الاعتبار كما توهم على انه يمكن ان يفرض الاخرس الغير المبلى متطوع الشفتين واللسان منه رحمه

يعنى ان النسبة بين الكل ليس يخفى يظهر بادنى تامل لا يخفى ان النسبة الثالثة من هذه الاربع بحسب الوجود منه

اذ هو المناسب للوجود كما لا يخفى منه رحمه

فان ادراج ما فى حكم الشىء فى الشىء اكثر شائع منه رحمه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)